الأمم المتحدة

A/C.1/57/PV.23

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

المحاضر الرسمية

اللجنة الأولى

الجلسة **٢٣**

الأربعاء، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سمكولا كوانوكا ..... (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البنـــــود ٥٧ و ٥٨ و ٦٠ إلى ٧٣ في جـــــدول الأعمال (تابع)

اتخاذ إجراء بشأن جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أرجو أن تسمح لي اللجنة بتعليق الجلسة لمدة ثلاثين دقيقة من أجل إجراء المزيد من المشاورات.

عُلقت الجلسة الساعة ١٠/١٠ واستؤنفت الساعة ١٠/٤٥

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد عملت جاهدا لكي أعرض على اللجنة مشروع القرار المقدم من الرئيس على أساس توافق واسع النطاق في الآراء. وبعد ظهر يوم أمس، أتى وفدان بتعديلات وظلا يجريان مشاورات بشأن تلك التعديلات التي عُممت في الوثيقة A/C.1/57/L.60. وبات واضحا أن تلك التعديلات لن تكون مقبولة لدى قطاع واسع من هذه اللجنة.

وبالرغم من جهودي المخلصة، لا يبدو أنه سيكون هناك توافق آراء. ولذلك أبلغ اللجنة بأنني أقوم بسحب مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/57/L.26/Rev.3، ''نزع السلاح وعدم الانتشار والسلام والأمن الدوليان''. فالرئيس يسحب مشروع القرار المقدم منه نظرا لأنه لا يوجد توافق آراء.

وكما أوضحت خلال الجلسات السابقة، ووفقا لبرنامج عمل اللجنة وجدولها الزمني، ستشرع اللجنة الأولى الآن في المرحلة الرابعة من عملها، وهو إجراء المناقشة العامة والنظر والبت في مشاريع القرارات المقدمة في إطار البند ٥٩ من جدول الأعمال، ''مسألة أنتاركتيكا''، في يوم الأربعاء، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر.

وأدعو مرة أخرى الوفود الراغبة في المشاركة في المناقشة العامة إلى تسجيل أسمائها في قائمة المتكلمين في أسرع وقت ممكن حتى تتمكن اللجنة من استخدام مرافق

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-66487 (A)

المؤتمرات المتاحة لها بكفاءة. وأذكِّر اللجنة بأن آخر موعد لتقديم مشاريع القرارات في إطار البند ٥٩ من جدول الأعمال هو يوم غد الساعة ١٢ ظهرا. وينبغي للوفود الراغبة في تقديم مشاريع قرارات في إطار هذا البند من جدول الأعمال أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن، مع القرص المرن المسجلة فيه، من أجل تمكين الأمانة العامة من إصدارها بوصفها وثائق رسمية للجنة.

وأفهم أن وفد كوبا يطلب الكلمة.

السيد بنيتيز فيرسون (كوبا) (تكلم بالاسبانية): لقد واجه مشروع القرار المعنون ”نزع السلاح وعدم الانتشار والسلام والأمن الدوليان“ A/C.1/57/L.26/Rev.3، طريقا وعرا جدا وفي بعض الأحيان غير واضح المعالم منذ اللحظة التي علمت فيها الوفود - لأول مرة، رغم أنه أصدر رسميا بالفعل - أن الرئيس كان ينوي تقديم مشروع قرار. والبعض هنا يشعر بأن هذه العملية كان يمكن أن تسلك طريقا أسهل لو كانت هناك عملية مفتوحة وشفافة للمشاورات منذ البداية.

ومهما يكن من أمر، بالرغم من أنه قدم لنا أربع صيغ من مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/57/L.26، لم نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء.

وتأسف كوبا لأن اللجنة لم تتمكن من اعتماد نص الرئيس. ولم يكن وفدي، إلى جانب العديد من الوفود الأخرى، ليجد صعوبة في تأييد الصيغة المنقحة الأولى لمشروع القرار، التي صدرت في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. ويذكر الأعضاء أن الصيغة المنقحة لم تتضمن أي إشارة إلى تعددية الأطراف - التي وردت في المشروع الأصلي.

وأعلنت الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، بالتشاور مع رئيس اللجنة بكل وضوح عن الصعوبات الشديدة التي تمثلها الإشارات إلى تعددية الأطراف. وهذا هو سبب ترحيب جميع الوفود في حركة بلدان عدم الانحياز بقرار الرئيس بعد الإصرار على هذه الإشارات.

ومما يؤسف له أن الإشارة إلى تعددية الأطراف عادت إلى الظهور في الصيغتين المنقحتين الثانية والثالثة لمشروع القرار، بالرغم من أن قلق حركة بلدان عدم الانحياز في هذا الصدد معلوم جيدا. وأود أن أوضح هذه النقطة نوعا ما، لأن وفدي يعتبر أن من المهم أن يبين موقفه بوضوح حتى لا يكون هناك أي سوء تفاهم.

ولم تكن الآراء التي أعرب عنها رئيس جمهورية كوبا، بالإضافة إلى جميع الوفود الأخرى في حركة بلدان عدم الانحياز، ومفادها أن من الأفضل عدم إدراج إشارات إلى تعددية الأطراف في مشروع القرار، تعني - كما حاول البعض أن يلمح - أنها تعتزم إعطاء نظرة خاصة إلى بند يحظى باهتمام الجميع. وقد طلبنا من الرئيس، على العكس من ذلك، تجنب هذه الإشارات، لأن المشاورات التي أجريت بشأن مشروع القرار A/C.1/57/L.10، المقدم باسم الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، قد أوضحت أن هناك خلافات هامة في الرأي بشأن المسألة وأنه سيكون من العسير جدا التوصل إلى توافق في الآراء.

ولا ريب في أنه لم يكن هناك مفر بالنسبة لحركة بلدان عدم الانحياز، نظرا للحالة الدولية الراهنة، من أن تعتمد اللجنة الأولى هذه السنة قرارا عاما واضحا بشأن تعددية الأطراف. ومن الواضح أن ذلك لايحتل مركز الأولوية بالنسبة لوفود أخرى، التي أوضحت ذلك بتصويتها ضد مشروع القرار A/C.1/57/L.10، أو بالامتناع عن التصويت عليه.

وبالرغم من أننا نأمل بأن تتغير هذه الحال في نهاية المطاف وبأن يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تعددية الأطراف في العام القادم، فقد بات من الواضح، نتيجة لعملية واسعة النطاق من المشاورات المكثفة، أنه لا يتوفر حتى الحد الأدنى من الشروط اللازمة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذا الموضوع. ومن الواضح في ضوء هذه الظروف، أن أية إشارة إلى تعددية الأطراف في مشروع الرئيس ستجعل الطريق إلى توافق الآراء أكثر صعوبة.

ونود أن نؤكد من جديد أننا كنا نفضل تفادي أي ذكر لمسألة تعددية الأطراف، الأمر الذي كان سيتيح لنا كفالة تحقيق التوافق اللازم في الآراء الذي يقتضيه نص الرئيس. بيد أنه لم يكن لدى وفدي، بسبب إيراد إشارات إلى المسألة في الصيغتين المنقحتين الثانية والثالثة، أي خيار آخر سوى أن يقدم تعديلاته رسميا – وهو أمر سعونا إلى تجنبه حتى آخر لحظة.

وتعتقد كوبا وغيرها من الوفود بأن من الواضح أن الطريقة التي يعالج فيها موضوع تعددية الأطراف في الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار A/C.1/57/L.26/Rev.3. غير كافية وأن اللغة المستخدمة لا تفي بالحد الأدنى من المعايير المتبعة في اللجنة الأولى في هذا الصدد.

وتتفق صيغة التعديلات المقدمة من كوبا وإيران مع الفقرتين ١ و ٢ من منطوق مشروع القرار المعنون ''تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار''، الذي اعتمدته اللجنة الأولى بأغلبية واسعة يوم الجمعة الماضي.

ويعرب وفدي عن أسفه الصادق لقرار الرئيس سحب مشروع القرار. وتؤكد كوبا من جديد استعدادها التام لمواصلة المشاورات بشأن المسألة مهما طال أمدها من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. ونرى أنه لا يزال هناك فرصة حقيقية لبلوغ هذا الهدف.

ونعتقد بأن الجهود التي ما زلتم تبذلونها، سيدي، لعدة أسابيع حتى الآن لم تذهب سدى، ولذلك، فإن وفدي يضع نفسه تحت تصرفكم الكامل لمواصلة جهودنا إذا كنتم ترغبون في ذلك.

السيد بعيدي نجاد (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): تتيح الجهود التي يبذلها الرئيس لبيان الآراء والتوجهات العامة للجنة دائما فرصة كبرى لنا جميعا لسد الثغرات الموجودة والتوصل إلى أرضية أساسية لتوحيد جهودنا الرامية إلى نزع السلاح وعدم الانتشار.

وقد ثبت أن الجهود التي بذلها الرئيس في سياق اللجنة الأولى، لإظهار التوجه العام لأعضاء اللجنة فيما يتعلق بالحادث المأساوي الذي وقع في ١١ أيلول/سبتمبر جوهرية وأساسية للغاية. وجاء مشروع الرئيس في العام الماضي في الواقع نتيجة طلب من جانب الدول الأعضاء، بغض النظر عن تجمعاتها أو ارتباطاتها السياسية.

ولم تعتبر أية دولة أو مجموعة من الدول مرشحا مناسبا للتعبير عن اشمئزاز وحزن المجتمع الدولي إزاء أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. ولترجمة هذه الأحاسيس إلى كلمات، كان هناك حاجة إلى مبادرة تتجاوز الاعتبارات السياسية. ولذلك، فقد حظي مشروع الرئيس بتقدير عميق من جانب جميع الوفود.

ومنذ العام الماضي، حدثت تطورات يمكن أن تتجلى في جدول أعمال اللجنة الأولى لهذا العام ضمن مشاريع القرارات الثلاثة الجديدة المقدمة إلى اللجنة، وهي: ''تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار''، و ''تدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل''، ومشروع القرار المتعلق بتعزيز الامتثال لمعاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار.

ومنذ بداية المناقشات، بدا من الواضح الجلي أن هناك عقبات هامة تقف في طريق وضع الصيغة النهائية لمشاريع القرارات المتعلقة بهذه المسائل الثلاث. وكان بعض الوفود متشائما، اعتقادا منه بأن الجهود الرامية إلى وضع الصيغة النهائية للمشروع لا طائل من ورائها.

وهذا هو المجال الذي كان يمكن فيه أن يضطلع مشروع الرئيس بدوره. وكان يعتقد بأن اللجنة، بتجميع المجالات الرئيسية الثلاثة لتعددية الأطراف والإرهاب وعدم الامتثال، يمكن أن تتفادى حالة من الفوضى والاتفاق على إطار أعم يمكن أن يتيح إبقاء هذه المسائل الأساسية الثلاث على جدول الأعمال لمتابعة النظر فيها.

إلا أنه بعد ثلاثة أسابيع، سارت الحالة في اتجاه آخر. فقد تمكن متبنو مشاريع القرارات الثلاثة من وضعها في صيغتها النهائية واعتمدتها اللجنة. وقد تطور الوضع بحيث أنه في هذه المرحلة لم يترك مجالا يذكر لمشروع القرار المقدم من الرئيس.

وثمة شواغل أخرى فيما يتعلق بمشروع القرار L.26/Rev.3. فهو أولا، لا ينطوي على رؤية واضحة. ويمكن أن ينطبق عنوان مشروع القرار ''نزع السلاح وعدم الانتشار والسلام والأمن الدوليان''، على جميع مشاريع قرارات اللجنة. ثانيا، فيما يتعلق بالإشارة إلى اعتماد معاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار، نعلم أنه سيكون من العسير جدا في هذه المرحلة التوصل إلى معادلة مقبولة لدى الجميع. ثالثا، بالنسبة للطابع المتعدد الأطراف، من العسير جدا أيضا في هذه المرحلة الاتفاق على لغة يمكنها أن تنال توافق الآراء.

وأعتقد أنه سيكون من المضلل والسهل الانحاء باللائمة في عدم تحقيق توافق آراء على التعديل الوارد في الوثيقة A/C.1/57/L.60 وأود أن أوضح الموقف فيما يتعلق بالتعديل الذي تقدم به وفدي وكوبا بصيغته الواردة في تلك الوثيقة. فقد ظل هناك افتقار للشفافية والمشاورات المفتوحة فيما يتعلق بمشروعات القرارات العديدة التي أصدرها الرئيس. ونحن لم نتقدم بالتعديل بهدف طرحه للتصويت؛ ولم نعرضه إلا بوصفه وسيلة لتوضيح موقفنا بطريقة مفتوحة وشفافة. وبالتأكيد لم نفعل ذلك من أجل تحدي جهود الرئيس فيما يتعلق بالنص. وعلى أي حال، نتفهم أن مشروع القرار المقدم من الرئيس لا يمكن أن يعتمد إلا بتوافق الآراء وأنه إذا حدث توافق في الآراء فسيكون هناك نص مقدم من الرئيس.

ومن الواضح لنا جميعا أنه، بغض النظر عن تعديلنا، قد نُقلت رسالة واضحة من المجموعات السياسية الرئيسية مفادها أنه ليس هناك توافق آراء بشأن مشروع القرار L.26/Rev.3. ولا ينحصر ذلك الافتقار لتوافق الآراء على أعضاء معينين أو مجموعات سياسية. وهناك اختلافات رئيسية بشأن مشروع القرار L.26/Rev.3 وإذا رأيتم، سيدي الرئيس، أنه ما زال هناك مجال لإجراء مشاورات بشأن نص منقح – سيكون التنقيح الرابع – فإن وفدي بالتأكيد سيؤمل في إجراء مشاورات مفتوحة بغية التوصل لمثل هذه التسوية. لكنني أعتقد – كما ذكرت، أن المسائل حساسة جدا، وإذا سمح الوقت سيتعين علينا أن نعمل بصورة مكثفة وأن نتشاور فيما بيننا.

وأود أن أوضح، كما قلتم، سيدي، إن A/C.1/57/L.26/Rev.3 لم ينل توافق الآراء، لكن لا ينبغي إلقاء اللائمة على التعديل المقدم في A/C.1/57/L.60. وفي هذه المرحلة، سيكون من العسير جدا تسوية المسائل المعنية بصورة سريعة.

السيدة كومار (الهند) (تكلمت بالانكليزية): سيدي يود وفدي في نهاية هذه المرحلة من عمل اللجنة الأولى، أن يعرب، بإيجاز شديد، عن تقديره للطريقة التي

تديرون بها دفة عمل اللجنة المفضية إلى خاتمة ناجحة. فقد أبقتنا قيادتكم جميعا مركزين على التعاون لتحقيق أهدافنا المشتركة، كما أصدرت هذه الدورة عددا من مشاريع القرارات بشأن مسائل ذات أهمية ملحة. ويود وفدي الإعراب عن الشكر لكم خصوصا، على المرونة التي أبديتموها في التعامل مع المجموعات المختلفة في اللجنة، وهي المرونة التي ظلت في جوهر النتائج الناجحة لعملنا.

السيد بار (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنقل رسالة هي إلى حد كبير نفس رسالة زميلتي الهندية. ولكن نظرا لأنه لا توجد طريقة أفعل بها ذلك بصورة أكثر بلاغة منها، لن أقول سوى ''شكرا''.

السيد نيلسين (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): قبل أن يصل عملنا في اللجنة الأولى لشؤون نزع السلاح إلى نهايته في هذا العام، أود أن أدلي بكلمات قليلة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا وليختنشتاين والنرويج، البلدان في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

وأود أولا وقبل كل شيء أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن تقديرنا الصادق للطريقة التي أدرتم بها عملنا. ولم يكن الأمر يسيرا دائما، لكنكم أبديتم صمودا وهدوءا كبيرين وتهذيبا رائعا خلال جميع مداولاتنا، كما حصلتم على احترامنا. ونشكركم على عمل أحسنتم فعله.

وبصورة مماثلة، أعرب عن شكرنا لجميع موظفي الأمانة العامة على عملهم الشاق والمساعدة التي قدموها لجميع الوفود خلال الدورة. ونعرب عن شكرنا الخاص للسيد ستار، أمين اللجنة، على تقديمه مرة أخرى خدماته القيمة ومشورته لنا جميعا، وعلى إسهامه الهام في التسيير السلس لعملنا.

وكما جرت العادة، أدى المترجمون الشفويون والمترجمون التحريريون عملا ممتازا ومتميزا ونحن ندين لهم بخالص شكرنا. كما إننا ندين لجميع الموظفين المسؤولين عن إدارة المؤتمرات – التي هي جوهرية لنجاح عمل استمر لمدة أسابيع.

وأخيرا، أود أن أنقل لزملائنا في الوفود تقديرنا للمناخ الإيجابي وروح التعاون اللذين سادا بين الوفود هذا العام، كما فعلنا في السنة الماضية ونأمل في المحافظة على هذه الروح في المستقبل.

السيد ويستدال (كندا) (تكلم بالانكليزية): يعتقد الوفد الكندي أنه لا يتعين أن يكون هناك مشروع قرار مقدم من الرئيس في كل دورة، ونعتقد أنه لم توضع سابقة بطريقة أو بأخرى للمستقبل. ومع ذلك، في ظل هذه الظروف، وبالنظر للجهد الذي بذل خلال الأسابيع العديدة الماضية، نشعر بالأسف لأنكم خلصتم، سيدي، إلى ما مفاده أنه تعين عليكم سحب مشروع القرار المقدم منكم. وبالفعل ستكون هناك ملاحظات كثيرة على العملية التي أدرتموها. وقد قيل إن للنجاح أباء كثيرين، لكن الفشل يتيم. لكنني أعتقد أنه ينبغي ألا تحجب الملاحظات على العملية حقيقة أن هناك اختلافات أساسية في الآراء في مجموعتنا، وكانت حلقة مستعصية تلك التي حاولت كسرها.

ومع ذلك، أود أن أسجل في المحضر بأن كندا وكثيرين غيرها، كانوا على استعداد لتأييد مشروع القرار A/C.1/57/L.26/Rev.2. فقد كنا نقدر تأييده للطابع المتعدد الأطراف ودعوته إلى تعزيز المعاهدات. وشعرنا بالأسف لافتقاده الإشارة إلى الطابع العالمي مقارنة مع L.26/Rev.1،

لكننا رحبنا بتأكيده للامتثال وإشاراته الإيجابية والمشجعة إلى مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح. وفي الحقيقة، لست على يقين بأنه كان في الوسع تحقيق توافق في الآراء بشأن L.26/Rev.2. فقد كانت لدى كثير من الأطراف بعض التحفظات إزاء جوانب مختلفة للنص؛ وكانت كندا من بينها. ولكن ومراعاة لمصالح المجموعة بأسرها كنا راغبين في الإذعان، وفي هذه الحالة، نعتقد أن كثيرين غيرنا كانوا مستعدين لفعل نفس الشيء.

وبالنسبة لمواصلة التنقيحات المعروضة فإنني ببساطة أوجز ما قلته عند تعليل امتناع كندا عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/57/L.10. فبينما اتفقنا جميعا، كما اتفقنا في العام الماضي، على أن تعددية الأطراف هي المبدأ الأساسي في عملنا، فإننا لا نقبل ما ورد في البيان من أنها المبدأ الأساسي والأداة الأساسية الوحيدة.

أما وقد قلت ذلك فأريد أن أنضم إلى الآخرين في الإشادة بكم، يا سيادة الرئيس. ونشكركم على تحديدكم الهدف وعلى جهودكم القائمة على المبادئ طوال دورتنا. ونحن نعلم أنكم من البداية تريدون كل الخير لنا جميعا.

السيدة نوتوتيلا (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالانكليزية): باسم الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز والمراقبين أشكركم، سيادة الرئيس على توجيه أعمال اللجنة نحو خاتمة موفقة، وعلى الجهد الكبير الذي تبذلونه للتوصل إلى توافق آراء. كما أشكر أعضاء المكتب ووكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد دانابالا وموظفي إدارة شؤون نزع السلاح على دورهم في مساعدة الوفود إبان دورة اللجنة هذه. وأود أخيرا أن أشكر المترجمين الفوريين والتحريريين بخدمات المؤتمرات، الذين كان عملهم ضروريا لإنجاز أعمال هذه اللجنة.

السيد أحمد (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): لم أطلب الكلمة إلا لأقول مع الآخرين إننا سررنا كثيرا بالطريقة التي تديرون بها سيادتكم أعمال اللجنة. وثمة علامات كثيرة، منها أنكم تتحلون بالشجاعة في إدارة عملنا هنا. وبالنسبة لي شخصيا فقد كانت عملية تعلم، إذ هذه هي المرة الأولى لي في الجمعية العامة، وأنا مدين لكم وللزملاء الآخرين بما تعلمته في هذه الدورة. فأشكركم وأشكر الأمانة العامة والزملاء المندوبين على كل ذلك.

السيد أوسي (غانا) (تكلم بالانكليزية): لا يسعني، بوصفي مندوب غانا، إلا أن انضم إلى توافق الآراء على الإشادة بالعمل الرائع الذي تقومون به، يا سيادة الرئيس. فكلنا نعلم أن نزع السلاح عملية منتظمة، ونوافق على ذلك. ودوركم في رئاسة اللجنة الأولى في الدورة السابعة والخمسين جزء من هذه العملية. وكل خطوة في هذه العملية تضيف إلى ما تم في السنوات الماضية وتقودنا إلى هدفنا النهائي.

وكلنا نعلم أن الرأس التي تحمل التاج تظل دائما قلقة. ونعرف أن نصيبكم، سيادة الرئيس، ليس بالأمر الهين. وأذكر مثلا غانيا تقليديا يقول: لا أحد يدرك أن القرد يعرق، لأننا لا نرى إلا الشعر يغطي جسده. وأود أن أقول إنكم لم تتمتعوا أبدا بالهدوء ولا الراحة ولا بما تستحقون من وقار، وإنني لأشيد بهذا الصمود. فحينما يتطلع المندوبون في فترات عدم التيقن إلى وجود رئيس، ويجدونكم أمامهم فيطمئنهم هذا إلى أن القائد الممسك بدفة أمورنا يعرف الطريق. وحينما تعرف أن القائد متأكد من طريقة يمكنك أن تركن وأن تستريح وأود الإشادة بكم لرباطة جأشكم وللعمل الذي تؤدونه للوصول بمناقشاتنا إلى خاتمة موفقة. فنرجو لكم كل التوفيق في مساعيكم.

السيد القليب (الكويت): أرجو أن أتقدم باسم الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة بالشكر الجزيل على الجهود الدؤوبة التي بذلتموها خلال أعمال اللجنة الأولى، والتي تكللت بالنجاح وتمخض عنها اعتماد قرارات تخدم الأمن والسلم الدوليين وتمهد الطريق نحو الهدف المنشود النبيل المتمثل في إزالة أسلحة الدمار الشامل، وتخليص الإنسانية من آفاتها. كما لا يفوتني أن أتقدم إلى وكيل الأمين العام وأمانة اللجنة الأولى والمترجمين بالشكر على الجهود التي بذلوها والتي ساهمت في إنجاح هذه اللجنة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد تأثرت بالعبارات الحارة التي بدرت منكم وأشكركم شكرا جزيلا. وقبل أن أنهي هذه الجلسة أود إبداء الملاحظات التالية.

لقد ادعى البعض انعدام الشفافية. وأود القول إن هذا الادعاء ''غير صحيح اصطلاحا'' وفق العبارة التي استخدمها السير الراحل ونستون تشرشل، لأنه لم يستطع القول لأعضاء البرلمان إنهم يكذبون.

لقد تشاورت مكثفا مع قيادة حركة عدم الانحياز ومع زملائي الممثلين الدائمين الموجودين هنا في نيويورك بصفتهم رؤساء وفود. ففي الساعة المتأخرة ٢/٣٠ إلى ٢/٤٥ كنت على الهاتف مع الممثل الدائم لكوبا. وقضيت مساء الأمس ٤٥ دقيقة على الهاتف مع الممثل الدائم لإيران. وكنت عصر أمس مع قيادة حركة عدم الانحياز، والتقيت بهم صباح اليوم. إذن فليس صحيحا أن لم تكن هناك شفافية.

والواقع أن ما يغريني أننا، الوفد الكندي، حظينا بتأييد واسع لمشروع القرار A/C.1/57/L.26/Rev.2. وكانت أمامي عدة خيارات من بينها أن نسحب مشروع القرار L.26/Rev.3 وأطلب إلى اللجنة أن تسمح لي بعرض مشروع القرار L.26/Rev.2. وفي رئاستكم، كما في أي رئاسة – كان لا بد لي أن أفكر وأحاول استشعار ما حددت أنه القضايا السائدة المشتركة في كل مناقشاتنا. وأنا أخالف الرأي القائل إن لوفد معين حقوق ملكية حصرية في مفهوم مشترك عالميا – أي حينما قالت وفود إن النص المقدم من الرئاسة ينبغي ألا يتضمن إشارة إلى تعددية الأطراف.

وحاولت الرئاسة التأمل في ذلك بأقصى قدر ممكن. وبصرف النظر عن المجموعة التي ينتمي إليها الرئيس، فعندما تنتخب اللجنة رئيسا يتوجب عليه أن يرتفع فوق ذلك المستوى حتى يمكننا خدمة المجتمع بأسره. ولذا فإن إعادة طرحي للتعددية في الوثيقة قيد النظر تعود في جزء منها إلى اقتناعي وفي جزء منها إلى نتيجة المشاورات المكثفة. وعندما أعدت التعديلات صباح هذا اليوم كانت أمامي خيارات من واحد من زملائي ناقشنا الأمر معه. وأفادني أنني إما أن أسحب الفقرة ٣ وإما أن أضمنها كلمات معينة.

وعلمت أن المطلوب مني لن يطير، وأصبح واضحا لي تمام الوضوح أن هذه التعديلات جاءت متأخرة حتى أن القصد كان على الأرجح هو عدم التوصل إلى توافق آراء. ولم أر أن من اللائق سياسيا أن تدخل الرئاسة في مجال مثير كثيرا للجدل ويكون النص الرئاسي هو موضوعه.

وستكون أمامي فرصة في صباح الغد في ملاحظاتي الختامية لأن أتوجه بالشكر إلى الجميع. وواجبي الآن هو أن أختتم المرحلة الثالثة من عملنا – وهي البت في جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار البنود ٥٧ و ٥٨ و ٦٠ إلى ٧٣ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.